** INBOUND NOTIFICATION : FAX RECEIVED SUCCESSFULLY **

TIME RECEIVED	REMOTE CSID	DURATION	PAGES	STATUS
April 17, 2015 3:44:16 PM GMT+02:00	+41227910485	226	9	Received

17/04 2015 15:50 FAX +41227910485 QATAR MISSION 0001/0009

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيـــــف

FAX

2015/0026515/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

Ref:

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights and in follow-up to its note 23918 dated 2/2/2015, asking Governments to provide information on their national evaluation on the second phase (2010-2014), of the World Programme for Human Rights Education.

The permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith an additional information as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva, April 17th, 2015

OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
Fax: 022 917 9008

E.E

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00 - Fax: 022 791 04 85 - E-mail: geneva@mofa.gov.qa

التقرير الوطني لدولة قطر

عن تقييم المرحلة الثانية (2010-2014)

من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

مقدم إلى

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

إعداد

اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم

الدوحة – مارس 2015

فبالإشارة إلى البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ، في مرحلته الثانية 2010 – 2014 والتي تركز على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم العالي، وبرامج تدريب المدرسين والمربين وموظفي الخدمة المدنية ، وموظفي إنفاذ القانون والعسكريين بجميع مستوياتهم في مجال حقوق الإنسان ، واستناداً لقرار مجلس حقوق الإنسان 4/12 حيث أعدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عام 2010م مشروع خطة عمل المرحلة الثانية (2010- 2014) من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ، وذلك بالتشاور مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

يسرنا عرض ما تم إنجازه في هذا المجال

أولاً : السياسات والإجراءات التنفيذية:

- قامت جامعة قطر بمراجعة سياساتها الخاصة بالحرية والحقوق الأكاديمية وهي تعنى بحرية البحث والتعبير والحقوق الأكاديمية لأعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة والعاملين بالجامعة ، وقد تمت المراجعة والتصديق عليها من قبل أعضاء اللجنة التنفيذية بالجامعة ومجلس أعضاء هيئة التدريس والمجلس الأكاديمي.
- كما تقوم الجامعة دائما بمراجعة آليتها التي تتضمن التنسيق والمراجعة والمساءلة على مواردها وعمليتها الإدارية والأكاديمية من خلال مكتب تدقيق داخلي وكذلك مكتب المتابعة لمخرجات التعلم وكذلك هناك مكتب يقوم بدارسة التقارير وعمل الأبحاث اللازمة وتقديمها لإدارة الجامعة لاتخاذ ما

تراه مناسباً لتطوير الجامعة وضمان حقوق أعضائها وتنفيذ رسالتها بالاشتراك مع هيئتها الأكاديمية.

- وضعت الجامعة سياسات واضحة تتضمن حقوق الطلبة في التعبير عن آرائهم بحرية والمشاركة في الحياة الأكاديمية وتنظيم الفعاليات المختلفة التي تعنى بحقوق الإنسان وغيرها من المجالات. كذلك تقوم الجامعة بتشجيع الطلبة على التفاعل مع المجتمع عن طريق التطوع وكذلك التدريب الميداني الذي يساعد الطلبة على التفاعل مع بيئة العمل والمجتمع كلا في مجال تخصصه.
- قامت جامعة قطر بتوقيع اتفاقية بين كلية القانون وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية بموجبها يتم تدريس الطلبة والمدنيين المسؤولين عن إنفاذ القوانين وتثقيفهم في مجال حقوق الإنسان ، كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر.

وفيما يتعلق بعمليات التعلم ، تقدم عدد من الجامعات مقررات وبرامج أكاديمية متعددة للطلبة حول التثقيف في مجال حقوق الإنسان ، بالإضافة إلى إقامة المحاضرات والندوات العامة ، وفيما يلي عرض لهذه .

- يوجد بجامعة قطر خمسة برامج أكاديمية تحتوي خططها الأكاديمية على مقرر في حقوق الإنسان.
  - برنامج العلوم الاجتماعية – مقرر – حقوق الإنسان
  - برنامج الخدمة الاجتماعية – مقرر – المجتمع وحقوق الإنسان.
  - برنامج القانون – مقرر – حقوق الإنسان.
  - برنامج الدعوة – مقرر – المنظمات الدولية وحقوق الإنسان.
  - برنامج العلاقات الدولية – مقرر – الأزمات وحقوق الإنسان.
- تم إدراج مقررات محددة تعنى بحقوق الإنسان وتثقيف المجتمع وكذلك برامج تدريبية لطلبة الجامعة عن طريق كلية القانون وكذلك برامج العلاقات الدولية والتي أيضاً تقوم بتدريب الطلبة، هذا بالإضافة إلى عدد من الندوات مثل حقوق الإنسان في الشرق الأوسط ، وحقوق المرأة السياسية وحقوق الإنسان والصراع في سوريا.
- منهجية التدريس المتبعة بالجامعة تقوم على محورة التدريس حول الطالب ، وتسعى دائماً إلى تبني التدريس الفعال ومنهجيات المشاركة والنقاش عند تدريس حقوق الإنسان.
- كما تقوم الجامعة بمراجعة المقررات بصفة دورية وكذلك البرامج الأكاديمية وذلك بناءً على نتائج تقييم مخرجات التعلم وبالتالي تخضع جميع مقررات حقوق الإنسان لهذه السياسات ويتم مراجعتها بصفة دورية ومن ثم وتطويرها.
- وتحرص الجامعة على توفير وتطوير المصادر التعليمية أو التدريسية لأعضاء الهيئة الأكاديمية أو الطلبة بصفة مستمرة لضمان جودة البيئة التعليمية و جودة مخرجات الجامعة . كما أنها تسعى إلى التطوير والتدريب المستمر لأعضاء الهيئة التدريسية في مختلف المجالات.

وقدمت كلية التربية جامعة قطر لطلابها عدداً من المساقات والمقررات والتي تشتمل على محاضرات تتعلق بحقوق الإنسان خلال الأعوام 2010 – 2014 م منها:

- محاضرة حول " الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة " قدمت للطلبة ضمن برامج الدبلوم 2012 .

- عدد من المحاضرات حول " اتفاقية حقوق الطفل " ضمن مقرر نمو وتعلم الطفل ، مقرر العلاقات الأسرية 2012- 2013 م .
- عدد من المحاضرات حول " حقوق الإنسان : المجتمعات الأمنة وغير الأمنة وقت السلم والحرب" – كجزء من مقرر علم النفس الاجتماعي 2012- 2013.
- عدد من المحاضرات حول "الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة " مقرر الدمج في الصفوف 2013 أما بالنسبة للندوات العامة التي تخص عموم الجمهور فقد قامت الكلية بعدد منها ، حضرها أعضاء المجتمع الجامعي من طلبة وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء الهيئة الإدارية والشركاء وبعض خريجي الكلية ومنها:
- ندوة عامة حول انتخابات المجلس البلدي في الدورة الثانية (2011/2010) كانت حول "الحقوق السياسية والانتخابات والترشيح"
- ندوة عامة حول " حقوق الإنسان في دولة قطر 2012."
- ندوة عامة حول "حقوق المرأة – اتفاقية السيداو 2014م."

• كما تقدم كلية أحمد بن محمد العسكرية – القوات المسلحة القطرية - مقررات حقوق الإنسان من حيث المفهوم والنشأة والأنواع ، والمصادر وآليات حمايتها في القانون الداخلي والدولي ، مع المقارنة بجملة حقوق الإنسان في الإسلام وبيان خصوصية الرؤية الإسلامية لها ، ومدى تقدير الطالب لحقوق الإنسان و وعيه بها ، فكراً وممارسة.

ويقوم قسم العلاقات الدولية بالكلية بطرح هذا المقرر للطلبة من خلال منظور العلاقات الدولية ونظرة المجتمع الدولي لحقوق الإنسان وتكاملها في السياسات الدولية وتقنيتها في المؤسسات الدولية.

وبالنسبة للأبحاث تهتم جامعة قطر بالبحث العلمي والإنتاج الإبداعي المتعلقة بحقوق الإنسان ، حيث يتم تقديم دعم جيد لهذا المجال من ناحية الجامعة ومن الصندوق القطري للبحث العلمي من ناحية أخرى ، وتقوم الجامعة بمكافأة أعضاء هيئتها الأكاديمية الذين يقومون بنشر مقالاتهم وأبحاثهم في مجالات علمية عالمية بالإضافة لتوفير التسهيلات للأعضاء لحضور المؤتمرات العالمية في كل المجالات ومنها مجالات حقوق الإنسان . كما تشمل هذه التسهيلات المنح العلمية والتبادل العلمي واستقبال أعضاء هيئات التدريس والطلبة كزائرين.

ومن الإدارات الهامة التي تعنى بحقوق الإنسان خاصة بالنسبة للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون ، إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية.حيث قامت الإدارة في الفترة من 2010 حتى 2014 بالعديد من المحاضرات والدورات والورش التدريبية النوعية والتخصصية التي شملت منتسبي الوزارة من الفئات والرتب المختلفة (عسكريين ومدنيين ، رجال ونساء) العاملين في الإدارات المختلفة منها (إدارة الجنسية والمنافذ وشؤون الوافدين ، والمؤسسات العقابية والإصلاحية ، وإدارة المرور والنجدة ، وإدارة جوازات المطار وأمن المطار . ومن أمثلة هذه المحاضرات والبرامج التثقيفية ما يأتي :-

- محاضرات ودورات في (حقوق الإنسان في العمل الأمني ، القانون الدولي الإسلامي ، الثقافة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان للمسجونين والمحتجزين ، حقوق الإنسان للشرطة) للضباط والقيادات الأولى والوسطى ، والفئات المستحقة الترقية من رتبة إلى رتبة أعلى ، والمنتسبين للشرطة النسائية .

- برامج ومحاضرات وورش أثناء العمل خاصة لمنتسبي إدارة حقوق الإنسان مثل (المنظومة الأممية لحقوق الإنسان ، المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان في العمل الأمني ، حقوق الإنسان في الجانب الخدمي من عمل وزارة الداخلية ، حقوق الإنسان للأشخاص المحرومين من الحرية " المسجونين والمحجوزين" حقوق الإنسان في فلسفة وإستراتيجية الشرطة المجتمعية.
- وفي إطار الشراكة بين الإدارة وبين مؤسسات الدولة أسهمت الإدارة في التثقيف بحقوق الإنسان للعاملين في تلك المؤسسات مثل (مساعدي النيابة العامة ، ومساعدي القضاة ، والقانونين الجدد ، والمحامين تحت التدريب). هذا بالإضافة إلى تدريب طلبة كلية القانون.

ثانياً : تدريب الموظفين والمسؤولين عن إنفاذ القوانين والعسكريين

- وفيما يتعلق بتدريب الموظفين تجد أن الطابع المؤسسي يتضح في هذا الجانب حيث تقوم به جهات مختصة وفق أدوات وآليات وأهداف محددة ضمن خطة واضحة ، ومن هذه المؤسسات جامعة قطر وإدارة حقوق الإنسان ، ومعهد الشرطة بوزارة الداخلية .

ويقوم على عملية التدريب تلك كادر متخصص ومؤهل علمياً وذو خبرة كبيرة في مجال حقوق الإنسان.

- وفي جامعة قطر وقعت "كلية الحقوق" مذكرة تفاهم مع إدارة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية تنص في موادها على تدريب طلبة الكلية في الإدارة ، كما دعت المذكرة الطرفين إلى تنظيم ورش عمل ومؤتمرات في مجال قضايا حقوق الإنسان ، وإقامة ورش تدريبية خاصة لحقوق الإنسان للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون ، بالتنسيق مع الأجهزة الفنية بالتعليم المستمر بجامعة قطر.
- كما تم إبرام تفاهم آخر مع المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر في التنسيق بين الفريقين حول الاتجار بالبشر ، نصت في مادتها على عدم الاتجار بالبشر وحماية ومساعدة ضحاياه ، وإعداد البحوث القانونية ذات الصلة ، وتبادل الخبرات والمعلومات في مجالات التدريب وعقد الورش والندوات والحلقات النقاشية ، واشتملت المذكرة في إحدى موادها على إنشاء عيادة الاستشارات القانونية الاجتماعية لتقديم المساعدة العلمية والقانونية وتدريب الطلبة على تقديم المساعدة القانونية لضحايا الاتجار بالبشر.
- كما تحرص كلية أحمد بن محمد العسكرية (القوات المسلحة القطرية) على الزيارات الميدانية للطلبة في المؤسسات ذات الصلة مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، والاتجار بالبشر وقطاع السجون ، وأماكن العمل للعمال ، وذلك لممارسة المهام وكنوع من التدريب الميداني حول حقوق العمال ومدى الالتزام بالقوانين المنظمة للعلاقة بين أصحاب الأعمال وبين العمال .

وتحظى عملية تدريب الموظفين والمسؤولين على حقوق الإنسان في وزارة الداخلية أهمية خاصة إذ تعد برامج التدريب المتعلقة بحقوق الإنسان أو المساقات والمقررات التي يتم تدريسها متطلباً إلزامياً للتأهيل المهني أو الترقية ، خاصة وأن عدداً من منتسبي هذه الوزارة يتعامل مع المسجونين والمحتجزين وذوي الاحتياجات الخاصة بالإضافة لتعاملهم مع الأطفال والقصر والمرأة والتي تتعلق بالإجراءات الجنائية أو حالات العنف الأسري وذلك في إطار يغلب عليه الطابع التربوي والاجتماعي وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحماية الطفل والمرأة.

- إن السياسات والأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان محكومة بالمبادئ العامة للدستور التي تؤكد على حقوق الإنسان في العديد من المجالات ، كما أن دولة قطر ملتزمة بعدد من الاتفاقات الدولية والعربية التي تدعم حقوق الإنسان .
- هذا بالإضافة أن العديد من الإستراتيجيات الوطنية للقطاعات المختلفة في الدولة كقطاع التعليم والتدريب والإستراتيجية العامة لوزارة الداخلية تضمنت برامج في مجال حقوق الإنسان.

ثالثاً : الجهود الوطنية لدولة قطر للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

- ما تم إنجازه في مجالي التعليم والتدريب:

المقررات الدراسية:

- طرح مقرر خاص عن حقوق الإنسان تقدمه كلية القانون بجامعة قطر، وهو من مقررات المتطلبات العامة بالجامعة، كما تقدم الكلية مقرراً آخر هو القانون الإنساني والذي يتضمن حقوق الإنسان في أوقات الحروب.

وفيما يتعلق بالمقرر الأول فإنه يتضمن لمحة عامة عن تطور القانون الإنساني الدولي والحقوق الفردية مثل الحقوق السياحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الأقليات، كما يشتمل على مفاهيم أخرى ، ودور منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان والمنظمات الدولية والأمم المتحدة.

أما المقرر فيتضمن مفاهيم القانون الدولي الإنساني ودوره في حماية الإنسان في فترة الحروب وعلاقته بالمنظمة باتفاقيات حقوق الإنسان والبروتوكولات.

- وقد تم تضمين المناهج في التعليم العام لمفاهيم حقوق الإنسان في صور متعددة كموضوعات مستقلة أو كمفاهيم أو أنشطة صفية أو لا صفية أو رسوم وأشكال ، وقد تضمنت المناهج والكتب المدرسية العديد من الحقوق مثل الحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية وحقوق الطفل وحقوق المرأة والحقوق الاجتماعية والثقافية وحقوق المسنين والمعاقين.

الاتفاقيات ومذكرات التفاهم:

- وقعت جامعة قطر وطلبة في كلية القانون مذكرة تفاهم مع إدارة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية تنص في موادها على تدريب طلبة الكلية في الإدارة، كما دعت المذكرة الطرفين إلى تنظيم ورش عمل ومؤتمرات في مجال قضايا حقوق الإنسان ، وإقامة ورش تدريبية خاصة لحقوق الإنسان للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون ، بالتنسيق مع الأجهزة الفنية بالتعليم المستمر بجامعة قطر.
- وقع المجلس الأعلى للتعليم مذكرة تفاهم مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تتعلق بتنفيذ الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان التي اعتمدها مجلس جامعة الدول العربية .

في مجال البرامج التدريبية:

في إطار التعاون بين المجلس الأعلى للتعليم واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تم عقد مجموعة من البرامج التدريبية وورش العمل في مجال حقوق الإنسان للطلبة والمعلمين والإداريين، وذلك بهدف التحقق وتحويل المعرفة بحقوق الإنسان إلى مهارات عملية.

ومن تلك البرامج:

- دورة تدريبية حول حقوق الإنسان في المناهج الدراسية للتعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- الدورة التدريبية حول مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل.
- ورشة عمل حول حقوق الإنسان من خلال الحق في التعليم بمدرسة سحيل النموذجية.
- ورشة عمل حول أهمية حقوق الإنسان وخصائص حقوق الإنسان بمدرسة علي بن أبي طالب بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- كما أن المجلس الأعلى للتعليم بالتنسيق والتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتنفيذاً لمذكرة التفاهم بينهما، بصدد عقد مجموعة من البرامج التدريبية المتعلقة بالتدريب على أدلة إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في البرامج التعليمية بالمدارس للمديرين والمدرسين، وكذلك عقد برنامج لتدريب المدربين في مجال استعمال الأدلة المنهجية لإدماج حقوق الإنسان في المناهج التعليمية.
- وفي إطار التعاون بين المجلس الأعلى للتعليم واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تم عقد مجموعة من البرامج التدريبية وورش العمل في مجال حقوق الإنسان للطلبة والمعلمين والإداريين، وذلك بهدف تثقيف الفئات وتحويل المعرفة بحقوق الإنسان إلى مهارات عملية.

- **القوانين والتشريعات الوطنية:**

-مواد الدستور القطري :

نصت مواد الدستور القطري بوجه عام على المساواة، بما فيها المواد المتعلقة بالتعليم وهما المادتان (25 ، 49)، إذ تنص الأولى على أن "التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه، وتسعى إلى نشره وتعميمه".

وتنص المادة الثانية على أن "التعليم حق لكل مواطن، وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية ومجانية التعليم العام وفقاً للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة".

-قانون رقم 25 لسنة 2001 بشأن التعليم الإلزامي:

نص في المادة الثانية من القانون على أن يكون التعليم إلزامياً ومجانياً لجميع الأطفال من بداية المرحلة الابتدائية وحتى نهاية المرحلة الإعدادية أو بلوغ سن الثامنة عشرة أيهما أسبق ، وأن توفر الوزارة / المجلس المتطلبات اللازمة لذلك.

-وجود ترتيبات مؤسسية لتطبيق تشريع التعليم الإلزامي:

لقد تضمن القانون رقم (25) لسنة 2001م، بشأن إلزامية التعليم ثلاث عشرة مادة توضح الإجراءات والتدابير المتعلقة بالالتحاق بالمدارس والجهات المسئولة والمنفذة لهذا القانون وكذلك العقوبات والجزاءات في حالة مخالفة ما ورد في القانون بشأن ذلك.

وفي عام 2009 تم تعديل المواد الخاصة بالعقوبات والجزاءات في هذا القانون، وزادت قيمة الغرامة حيث أصبحت لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد عن عشرة آلاف، كما صدر القرار

الوزاري رقم (10) لسنة 2010م بتشكيل لجنة لمتابعة مخالفات أولياء الأمور تجاه قانون إلزامية التعليم.

- **الاتفاقيات الدولية والعربية:**

صادقت الدولة على العديد من الاتفاقيات إذ صدر المرسوم الأميري رقم (45) لسنة 2005 الخاص بالموافقة على انضمام دولة قطر لاتفاقية حقوق الطفل.

- كما انضمت الدولة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية ومنها الاتفاقية الدولية لمناهضة التمييز العنصري، الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما صادقت الدولة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والتي تتضمن كل منها مواد تتعلق بالتعليم وحرية الرأي والتعبير.

والله ولي التوفيق ،،